المناطق المحتلة. فصحيح ان اسرائيل تسيطر، بشكل رسمي وعسكري، على تلك المناطق، ولكن الصحيح، ايضاً، ان م.ت.ف. تسيطر، بشكل عملي، من الناحية السياسية على سكان المناطق المحتلة.

اما بالنسبة الى انعكاسات هذا الاجراء على الاوضاع الداخلية لـ م.ت.ف. فقد رأى بعضهم ان هذه الاجراء لن يُحدث التغيير المرجو داخل المنظمة لصالح الاقتراب اكثر من الاردن، بل العكس هو الصحيح، فهذا الاجراء سيفرض على زعيم المنظمة الرضوخ للجناح المتطرف داخلها لانقاذ ما يمكن انقاذه ـ الاعلان، ولو متأخراً، عن الغاء اتفاق عمان ـ .

اما بالنسبة الى سياسة م.ت.ف. المستقبلية، فيعتقد البعض بان الفشل الذي منيت به قيادة المنظمة في سعيها للتوصل الى انجاز سياسي بالتعاون مع الاردن قد اثار داخلها الشعور بان الرغبة الجريئة للتوصل الى انجازات اقليمية في عهد القيادة التاريخية الحالية ما هي الا وهم. وانه منذ خطاب الملك، في شباط (فبراير) الماضي، اخذت المنظمة تنظر نحو سياسة بعيدة المدى ترتكز على المقومات التالية: «لن تتم انجازات في عهد القيادة التاريخية؛ الصراع مع اسرائيل سيحسم على قاعدة الواقع الديمغرافي؛ مع مرور الزمن سيفعل هذا الواقع فعله وتتحول اسرائيل، عبر مسار تاريخي، من دولة يهودية لاديمقراطية الى دولة ديمقراطية غير يهودية» (**هآرتس**، ١٨/٧/١٩٨٦).

اما في اطار الحديث عن كيفية الرد الاسرائيلي المناسب للتقاطع مع الاجراء الاردني، ذُكر انه «لا يوجد لدى الجانب الاسرائيلي موقف مبلور للتقاطع مع هذا الاجراء. وما يميز الموقف الاسرائيلي هو علامات استفهام اكبر بكثير من الاجابات الواضحة. لقد توقع الكثيرون، بشكل او بآخر، اقدام الملك على ما اقدم عليه ضد المنظمة، وبالتحديد ضد ' فتح ' ؛ ولكن، في المقابل، لم تضع السلطات الاسرائيلية خطة متكاملة، لهذا نراهم يكثرون من الالفاظ الرنانة... ومع هذا يتساءلون: لماذا انتظر الملك كل هذه المدة واتخذ خطوته عشية التناوب في حكومة اسرائيل» (**المصدر نفسه**).

وفي المجال ذاته، شكك بعض المعلقين بحقيقة صيحات الفرح والترحيب التي انطلقت من اسرائيل قائلاً انه ليس هناك ما يبررها. «حقاً لقد تلقت المنظمة ضربة قاسية، واشد ما فيها انقطاع تواصلها مع سكان المناطق المحتلة، غير ان من الخطأ الاعتقاد بان اسرائيل هي الرابحة من هذا. ففي الواقع المستجد، حيث تشعر المنظمة بضعفها وبعدها عن اي فعل سياسي مؤثر، سيؤدي بها الامر نحو مزيد من التطرف وبذل المزيد من الجهد لاستعادة وحدتها، او على الاقل عودة رجال الجبهة الديمقراطية والحزب الشيوعي الفلسطيني الى صفوفها» (**عل همشمار**، ١١/٧/١٩٨٦).

واستنتجت جهة اخرى ان ليس لدى اسرائيل في هذه المرحلة سوى الانتظار، وان هذا هو الرد البسيط والمريح في وضع يكتنفه الغموض. غير انها لا تستطيع الاكتفاء بالانتظار، وان النتيجة المؤكدة هي الانزلاق اكثر نحو سياسة غوغائية بدلاً من السياسة المرنة، اي ان الجهد الاسرائيلي سيتركز، في الاساس، ضد نشيطي م.ت.ف. وسيتخذ، حتماً، المزيد من الاجراءات والعقوبات الادارية والمحاكمات ضد مؤيدي المنظمة في الجامعات والنقابات المهنية والصحافية والطلابية داخل المناطق المحتلة، وهذا في المحصلة ليس في صالح اسرائيل (**هآرتس**، ١٨/٧/١٩٨٦).

صلاح عبدالله